حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مع الإشارة إلى الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر–

Business incubators and their role in the SME sector development with Reference to the legal framework for incubators Business in Algeria

أ/بن نعمان جمال*

أستاذ مساعد قسم "أ

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

الملخص:

تنبع أهمية الدراسة من الدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات دول العالم، باعتبارها النمط الملائم أو الأكثر ملاءمة لإحداث التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ويتّضح ذلك من خلال خصائصها ودورها وأهميتها، أو من خلال التجارب التنموية الناجحة في عديد من الدول التي اعتمدت أساسا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير اقتصاداتها. الأمر الذي دفع بعديد من الدول إلى تبني فكرة حاضنات الأعمال التي تقوم على أساس حماية ورعاية وتقوية المؤسسات الصغيرة لضمان بقائها واستمرارها، ولخفض معدلات الفشل والانهيار التي تلحق المؤسسات الصغيرة الجديدة في سنواتها الأولى، لاسيّما في ظل الصعوبات والعراقيل التي تواجهها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتشجيع الشباب على اقتحام ميدان الاستثمار ليكونوا نواة رجال الأعمال في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاضنات الأعمال، التنمية والتطوير، مراكز تسهيل المؤسسات، مشاتل المؤسسات.

Abstract:

The importance of the current study lies in the increasing role of small and medium-sized enterprises in the world's economies, as an appropriate pattern, or the most appropriate one in promoting economic and social development. This appears clearly in their characteristics, role, and importance, or from Successful development experiences in many countries mainly relying on small and medium-sized enterprises sector in the development of their economies. Thus, many countries are

* djamal35200@hotmail.fr

encouraged to adopt the concept of business incubators, which is based on the protection, care and strengthening small enterprises to ensure their survival and continuity, and reduce small businesses failure and collapse rates, especially in their early years, in the light of the difficulties and obstacles occurred. Moreover, the adoption of business incubators concept is likely to encourage entrepreneurship among young people, preparing them for future as entrepreneurs.
Key words: small and medium-sized enterprises, business incubators, growth and development, facilitating business, business nurseries

مقدمة

تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، حيث استحوذت على الاهتمام الأكبر من قِبل المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. ومع اتفاق وفهم واضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور فعّال ومؤثّر في معظم الدول باختلاف مستويات النمو فيها. (1)

ويحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة بارزة في اقتصاديات دول العالم، حيث بيّنت الدراسات المختلفة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل نحو 90% من المؤسسات، وتساهم بنحو 85 % من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي، وتوفر ما يقارب 80 % من مجموع فرص العمل في غالبية اقتصاديات دول العالم. ويرى كثير من المهتمين بالشأن التنموي أن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشجيع على إقامتها هي من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص؛ وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر من الناحية أخرى. (2) كما أنها تمثل القاعدة الأساسية لإعداد جيل جيد من الشباب (رجال الأعمال) يقتحم ميادين العمل الحر، ممّا يؤدي إلى نشوء طبقة من الصناعيين الوطنيين قادرة على خوض غمار الاستثمار في مختلف الميادين، وتكوين قطاع خاص قوي وقادر على المساهمة في التنمية(3).

وعلى الرّغم من تلك الأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورغم الجهود المبذولة على كافة المستويات للارتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك العديد من الصعوبات والمعوقات التي تعترض مؤسسات هذا القطاع، وتشكل حاجزا أمام نموها وتطورها واستقرارها(4). الأمر الذي دعا كثيرا من الدول إلى استحداث نظم حماية خاصة بها، لدعم وحماية ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتقليص من حالات فشلها وانهيارها، ولضمان بقائها واستمرارها.

وتعتبر آلية حاضنات الأعمال أحد نظم الحماية، ومن أكثر المنظومات فاعلية ونجاحاً، والتي أُستعين بها في عديد من دول العالم لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [5] وحاضنات الأعمال هي برامج مصممة لدعم تطوير ونجاح المؤسسات الناشئة عن طريق تزويدها بمجموعة من موارد الدعم والخدمات المصممة والمدارة من قِبل إدارة الحاضنة، والتي إما أن تقوم الحاضنة بتزويدها للمؤسسات الناشئة بشكل مباشر أو عن طريق شبكة من علاقاتها. وتختلف حاضنات الأعمال عن بعضها بالطريقة التي تقوم بها لتزويد المؤسسات الناشئة بالخدمات، وهيكلها التنظيمي، وبنوعية العملاء الذين يخدمونهم. وهذا كله لزيادة فرص نجاح هذه المؤسسات. وتشير الدراسات أن نسبة 87% من الشركات الناشئة التي استفادت من دعم الحاضنات نجحت واستمرت في السوق، وبالمقابل فإن نسبة نجاح الشركات الناشئة التي لم تتلق دعما من حاضنات الأعمال كانت حوالي 44%.[6]

وفي ضوء ذلك فإن هذه الدراسة تتمحور حول التساؤل الآتي: **ما دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما هو إطارها القانوني في الجزائر؟**

هذا التساؤل يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما أهميتها، وما هو دورها؟
2. ما هي العراقيل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
3. ما المقصود بحاضنات الأعمال، وما دورها، وما هي أنواعها؟
4. ما هو الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر؟

أهداف الدراسة

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تسليط الضوء على أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول.
2. إبراز المعوقات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. التعرف على مهام وأهداف الحاضنات وأنواعها.
4. التعرف على الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر.

فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية أُعتمدت الفرضيات الآتية:

1. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات وعراقيل متعددة.

3. تعتبر حاضنات الأعمال من أنجع الأساليب لتنمية ودعم وحماية قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة.

4. أدركت الجزائر ضرورة الاهتمام بحاضنات الأعمال، والاعتماد عليها لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حدود الدراسة

لهذه الدراسة ثلاثة حدود قطاعية وجغرافية وموضوعية، وذلك على النحو الآتي:

1. الحدود القطاعية: اقتصرت الدراسة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. الحدود الجغرافية: أشارت الدراسة إلى الجانب القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر.

3. الحدود الموضوعية: انصب موضوع هذه الدراسة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل اهتمام جميع الدول، باعتباره أداة فعالة في مواجهة البطالة والفقر، لاسيّما مع تفاقم ظاهرة البطالة التي مست جميع شرائح المجتمع بما فيها الإطارات، بالإضافة إلى مساهمتها في تعبئة مدخرات الأفراد، مما يؤدي إلى تنشيط الاستثمار الإنتاجي وزيادة فرص التصدير وتنويع الصادرات.

منهج الدراسة

اعتمدنا على المنهج الوصفي في تقديم مختلف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في إبراز دور وأهمية كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال.

تقسيم الدراسة

للإجابة عن إشكالية الدراسة والوصول إلى أهدافها قمنا بتقسيم الدراسة إلى خمسة محاور أساسية:

المحور الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصائصها، ودورها، وأهميتها.

المحور الثاني: العراقيل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: فكرة ومفهوم حاضنات الأعمال، وأهدافها.

المحور الرابع: دور حاضنات الأعمال وأنواعها.

المحور الخامس: العرض القانوني لدور حاضنات الأعمال في الجزائر.

المحور الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصائصها، ودورها، وأهميتها

1.1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة له أهمية كبيرة، إذ يترتب عليه حقوق ومسؤوليات تنظيمية وقانونية، ويسهل رسم السياسات التنموية لهذا القطاع على المستوى الوطني، ووضع البرامج الكفيلة بدعمها وتطويرها، ويساعد الباحثين والمهتمين في تعريف مجتمع دراستهم بدقة. (7)

ويواجه مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اختلافا كبيرا بين الدول، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى وجود أكثر من 55 تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 75 بلدا (8). إضافة إلى ذلك هناك كثير من الدول لديها تعريفات عديدة، وفي مقابل هذا هناك دول ليس لديها أي تعريف رسمي يعتمد عليه، وهذا يعكس صعوبة وضع خط فاصل بين ما يُعد صغير وما يعد كبيرا. وقد عرّفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفقا لنصيّ المادتين السادسة والسابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: المؤسسة المتوسطة مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين 200 مليون دينار و2 مليار دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار، بينما المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينار، أما المؤسسة المصغرة فإنها مؤسسة تشغل ما بين 1 إلى 9 أشخاص ، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار. (9) وبهذا فقد اعتمد المشرع الجزائري على ثلاثة معايير في تحديده لحجم المؤسسة، وهي: حجم العمالة، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية.

ومازال مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يثير جدلا كبيرا يتعذر معه تحديد تعريف موحد، رغم تسليط الضوء عليه من الباحثين والخبراء في المنظمات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية، وربما يرجع ذلك إلى كون هذه المؤسسات تختلف في خصائصها الاقتصادية والتقنية والتنظيمية وحسب نوع النشاط والمرحلة التي تمر بها الدولة، فما يعتبر مؤسسة صغيرة في قطاع الصناعة قد يصنف ضمن مؤسسات متوسطة أو كبيرة في قطاع الخدمات، وما يعتبر مؤسسة صغيرة في دولة متقدمة يعتبر مؤسسة كبيرة في دولة نامية. (10) بالإضافة إلى ذلك فإن هذا القطاع بمكوناته دائم التغير، فما يعد صغيرا في وقت من الأوقات قد لا يعد كذلك في وقت لاحق. (11) فالحجم يعد تقديرا نسبياً يختلف باختلاف الدول والقطاعات التي تنتمي إليها تلك المؤسسات. (12) إذن فهذا القطاع تحكمه اعتبارات نسبية، تختلف باختلاف المكان والزمان. (13)

وقد تبيّن أن البلدان التي استطاعت تحديد تعريف واضح ومحدد لمؤسستها الصغيرة والمتوسطة، هي التي شهدت نمواً سريعا في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [14]. وتنبع أهمية العمل في إطار تعريف دقيق واضح وموحد(رسمي) أنه يساهم في التعرف على القطاع، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنميته. ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط الآتية: [15]

1. يسمح بتبني فهم أفضل لدور وأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي، ويسهل عملية وضع سياسة متماسكة ومتناسقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي ينجر عنها تثمين الجهود المبذولة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من خلال رفع كفاءة برامج الدعم والمساندة المقدمة لهذا القطاع.

2. يسمح بتوافر المعلومات ودقتها، ممّا يتيح إمكانية التعامل بوضوح مع جهات التمويل الدولية والمؤسسات الدولية المعنية بالمؤسسات الصغيرة، ويساهم في تنسيق الجهود بين عديد من الوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية التي تقوم بتقديم برامج مساعدة لهذا القطاع، كما يسهل عملية عقد مقارنات بين الدول على المستوى الإقليمي لاستخدامه في إعداد تقرير عن التقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. يشجع على تكوين الجمعيات والاتحادات، ممّا يسهل عملية توضيح المشاكل التي تعترض القطاع وتبني مشاكلها.

4. ترشيد استخدام الموارد المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القروض، الدعم، مزايا ضريبية...الخ)، وهوما يحد من فرص التحايل التي يلجأ إليها البعض للاستفادة من المزايا الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يحدد التعريف الموحد(الرسمي) المستفيدين من هذه المزايا بدقة أكبر.

وعلى جانب الآخر، فإن البلدان التي لا يوجد بها تعريف محدد، يشعر أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنهم في موقف لا يحقق لهم أي مزايا أو منافع، ومن ثم يطالبون بضرورة توفير هذا التعريف.

2.1.خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمميزات تميزها عن المؤسسات الكبيرة من بينها:

أولا: الإيجابيات

1. تتميز بسهولة التأسيس وصغر حجم الاستثمارات المطلوب، مما يجعلها وعاءً جيدا لجذب مدخرات صغار المستثمرين.
2. قدرتها على توليد وظائف بمعدلات أكبر وبتكلفة أقل من مثيلاتها في الصناعات الكبيرة.
3. قدرتها على امتصاص البطالة، فهي توظف مانسبته39 % من العاملين ذوي الخبرات التكنولوجية (علماء، مهندسون عاملون في حقل الحاسوب).
4. تعتبر مؤسسات كثيفة العمالة، ومنخفضة التكنولوجيا، وبذلك توفر فرص عمل جديدة، وتساهم في حل مشكلة البطالة والفقر.

ثانيا: السلبيات

1. تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع، نظرا لإهمال جوانب البحث والتطوير، وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.
2. صعوبة العمليات التسويقية، نظرا لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.
3. الافتقار إلى هيكل إداري، كونها تُدار من قِبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً.
4. يمكنها الاستمرار مدة طويلة دون تحقيق أرباح، ولكنها سرعان ما تواجهها دفعة مالية حرجة لا تقبل التأجيل، ولذلك فإن التدفقات النقدية المباشرة لمثل هذه المؤسسات أكثر أهمية من حجم الربح أو عوائد الاستثمار.
5. تهرب كثير من أصحاب المؤسسات من تسديد التأمينات الاجتماعية عن العاملين، نتيجة قصور وعيهم عن إدراك مفهوم التأمينات الاجتماعية كأحد عناصر استقرار العامل.

1.3.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: جرت العادة أن يتم قياس دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسة هي: المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي في الاقتصاد. وتظهر أدوارها فيما يأتي: [16]

1. تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبيرة، تحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.

2. تعتبر هذه المؤسسات المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.

3. تعتبر المؤسسات الصغيرة من أهم الآليات الفعالة في تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات، وكذلك الخدمات التي تكوّن بدورها الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم المتقدم.

4. المرونة والسهولة النسبية عند الإنشاء والتوسع والتطوير، فضلا عن القدرة على الانتشار الجغرافي، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا، وتقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد وبين الريف والمدينة.[17]

5. تعمل على نشر الوعي الصناعي، وعلى التحرر من أساليب الإنتاج التقليدية، وتنمية القدرات الذاتية للأفراد.

6. تمثل القاعدة الأساسية والنواة الحقيقية لنشأة قطاع خاص قوي وقادر على خوض غمار الاستثمار والإنتاج وتطوير الحياة الاقتصادية، والتدرج نحو قيام المشاريع الكبيرة.

7. تعتبر هذه المؤسسات هي الأنسب للمجتمعات الريفية وشبه الحضرية، وتفيد في زيادة معدلات التنمية في تلك المجتمعات، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تحقيق معدلات تنمية متوازنة.

8. دمج المدخرات البسيطة في العملية الإنتاجية بدلا من تآكلها مع الزمن بسبب مجريات الدورات الاقتصادية المختلفة من أبرزها التضخم وانخفاض القدرة الشرائية. [18]

9. تساهم هذه المؤسسات في استقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية، والدخول في مشروعات مشتركة مع شركاء أجانب، مما يساعد في نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحسين جودة المنتوج وتعزيز القدرة التصديرية، لاسيّما في القطاعات الإنتاجية الناشئة. [19]

10. تعمل على المحافظة على الأعمال التراثية (حرفية / يدوية)، وتساهم في توسيع قاعدة الملكية.

11. المساهمة في زيادة الصادرات، حيث تشير تجارب عديد من الدول إلى أن نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة في صادرات قطاع الصناعة قد تجاوز نسبة 50%.[20]

4.1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، سواء أكان ذلك في الدول المتقدمة أم النامية. ويمكن حصر أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر ثلاثة أطراف، وهي: [21]

أ) من وجهة نظر الاقتصاد الوطني

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة للتنمية الاقتصادية، فلا يمكن إقامة مؤسسات صناعية عملاقة دون الحاجة إلى عديد من المصانع الصغيرة لتزويد المصانع الكبيرة بالخامات والمنتوجات التي تدخل في عمليات تصنيعية أخرى، كما أن المصانع الكبيرة لا تستطيع تسويق منتجاتها إلا في ظل وجود عدد من المؤسسات التجارية الصغيرة التي تقوم بتسويق المنتجات وتوزيعها في مختلف المناطق الجغرافية.

2. تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر عند التكامل مع المؤسسات الكبيرة، ويظهر من خلال التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة. [22] فعلى سبيل المثال فإن شركة "جنرال موتورز" لصناعة السيارات تعتمد على ما يزيد عن 32000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لتزويدها بمستلزمات الإنتاج وقطع الغيار، وعلى أكثر من 12000 وكيل ووسيط لإيصال المنتوج إلى المستهلكين. [23]

3. تكتسب بعض المؤسسات الصناعية الصغيرة ثقة الأسواق الدولية، ممّا يساهم في زيادة التصدير إلى تلك الدول، ويعود على الدولة المصدرة بالنفع الكبير.

4. تساهم في تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، من غذاء وكساء وسكن ومنتجات أخرى كثيرة تساعد المجتمع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تساهم في التنوع الثقافي، حيث تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحفاظ على خصوصيات الأقليات في بلدان أخرى.

5. ارتفاع ناتج هذه المؤسسات، والذي يؤدي إلى ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة متوسط الدخل، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، كما أنها تدعم سياسة إحلال الواردات، وبذلك تدعم تحسين وضع ميزان المدفوعات.

ب) من وجهة نظر أصحاب المؤسسات:

1. الاستقلالية: حيث تُتيح المؤسسات الصغيرة الفرصة لصاحبها لتنفيذ أفكاره واستقلالية الإدارة دون العمل تحت رئاسة أفراد آخرين.

2. تحقيق ثروة مالية: إذا ما أُديرت المؤسسة الصغيرة بكفاءة، يستطيع صاحب المؤسسة تحقيق ثروة مالية أضعاف ما يمكن أن يحصل عليه الفرد من العمل لدى الآخرين.

3. الاستقرار والأمان: توفر المؤسسة الصغيرة لصاحبها فرصة عمل مثمرة ومباشرة دون حاجة إلى البحث عن وظيفة في زمن زادت فيه البطالة.

4. إثبات الذات: من أهم حاجات الإنسان المتعددة التي يسعى لتحقيقها إثبات ذاته في القدرة على النجاح، ليكون من صفوة رجال الأعمال الناجحين.

ج) من وجهة نظر جهات التمويل:

1. تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوقا جديدة وكبيرة لجهات التمويل، ويساهم تمويلها في توزيع مخاطر التمويل.

2. تنويع قاعدة العملاء، والمساعدة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى مرحلة المؤسسات الكبيرة.

المحور الثاني: الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تلخيص بعض الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط الآتية:

1.2: الصعوبات التمويلية:[24] تكتنف عملية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة العديد من المشاكل والصعوبات التي تؤثر على موقف طرفي التمويل وهما: مؤسسات التمويل من جهة، والقائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، حيث لا يقبل كلا الطرفين على التعامل بحماس مع الطرف الأخر، وقد انعكس هذا الوضع في انخفاض نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي التمويل المصرفي، وتختلف جوانب مشكلة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة باختلاف وجهات نظر طرفي عملية التمويل[25].

أ) أسباب مشكلة التمويل من وجهة نظر مؤسسات التمويل: تتمثل أسباب مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة من وجهة مؤسسات التمويل في:

1. عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروعات الصغيرة، لاسيّما أن هذا النوع من المشروعات عادة ما يتصف بانخفاض حجم الأصول الرأسمالية التي عادة ما تستند إليها مؤسسات التمويل عند منح الائتمانية للعميل وغير ذلك. افتقار المشروع الصغير للخبرة في أسس التعاملات المصرفية، والتي تعتبر أحد سمات المشروعات الكبيرة، بالإضافة إلى عدم قدرة المشروعات الصغيرة على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال.

2. الافتقار إلى السجلات المالية، وبصفة خاصة الكاملة والسليمة والموثوق بها، وذلك بسبب عدم وجود الخبرة الإدارية والتنظيمية للقائمين على هذه المشروعات.

3. صعوبة إعداد دراسات الجدوى بسبب ارتفاع تكلفتها، وعدم توافر البيانات والمعلومات من جهة أخرى، فضلا عن اعتماد مؤسسات التمويل على هذه الدراسات عند منح الائتمان.

4. عدم ملاءمة القروض التي تطلبها المشروعات الصغيرة مع العمليات البنكية، حيث إن هذه المشروعات غالبا ما تحتاج إلى قروض طويلة الأجل لأغراض الإنشاء، بينما تفضل البنوك منح الائتمان قصير الأجل.

5. انخفاض القدرة على التسويق، وهو ما لا يقف فقط عند حد تسويق إنتاج المشروع، بل تنعكس أيضا على القدرة وسرعة دوران الأموال المستثمرة، ومنها القروض.

ب) أسباب مشكلة التمويل من وجهة نظر القائمين على المؤسسات الصغيرة: ارتفاع نسبة المديونية بالمقارنة مع أصول المؤسسة، والتي تعتبر من الجوانب المهمة لاسيّما عند دراسة حاجة المؤسسة الصغيرة إلى التمويل أثناء التشغيل أو التوسع، حيث لا توفر أصول المؤسسة الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد لاستمرار العملية الإنتاجية.

1. تدخّل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشاريع الصغيرة، فعادة ما تلجأ مؤسسات التمويل في ظل غياب عنصر الثقة في المشروع الصغير إلى متابعة التنفيذ وإلى التدخل بالمشورة المالية والفنية في بعض الأحيان، وعادة لا يتقبل صاحب المشروع الصغير هذا التدخل ويميل إلى تولي كافة عمليات المشروع بالكامل، ويعتبر هذا من الأسباب التي تجعل العديد من المؤسسات الصغيرة تعزف عن التعامل مع مؤسسات التمويل.

وقد أدت هذه المعوقات إلى اعتماد صغار المستثمرين على مدخراتهم العائلية أو الاقتراض من الأقارب، وعدم قيامهم بتطوير منتجاتهم وانخفاض قدراتهم على التوسع، ما جعل المؤسسات الصغيرة أكثر تعرضا للتعثر. [26].

2.2 الصعوبات الفنية والإدارية: والتي تتركز في:[27]

1. قلة وارتفاع الأراضي المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو وجود تلك المؤسسات في مدن صناعية غير مكتملة الخدمات مما يرفع تكلفة الإنتاج.

2. محدودية الحصول على مدخلات إنتاجية عالية الجودة نتيجة فرض تعريفة جمركية على المدخلات المستوردة.

3. غياب الهياكل التنظيمية والإدارية واللوائح الداخلية المنظمة لعمل كافة المفاصل الوظيفية، وعدم تحديد المسؤوليات، وهذا راجع إلى جهل أصحاب هذه المؤسسات بأسس التنظيم بشكل عام.

4. استخدام مواد خام أو مستلزمات إنتاج غير خاضعة لمعايير فنية وهندسية مدروسة.

5. عدم توافر المواد الأولية بشكل دائم وعدم ثبات أسعارها وعدم القدرة على التخزين (لاسيّما المستوردة منها)، فضلا عن ارتفاع أسعار بعض الخدمات المتعلقة بالبنية الأساسية، كالكهرباء والمياه ووسائل النقل.[28]

6. استخدام أجهزة ومعدّات أقل تطوراً، وعدم اتباع أساليب الصيانة الدورية المطلوبة.

7. عدم ملاءمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية بصفة عامة، والصناعات الصغيرة بصفة خاصة.

8. صعوبة توفير برامج التدريب المناسبة نظراً لضعف الإمكانات المادية، وعدم قناعة الإدارات بجدوى التدريب.

9. سيطرة النمط التقليدي في الإدارة، وعدم الرغبة في الانتقال نحو الأساليب المعاصرة والأنماط الحديثة الكفيلة بتحقيق أفضل المخرجات.

10. قلة الخبرات الفنية ونقص اليد العاملة المؤهلة في المؤسسات الصغيرة، ولاسيما الإطارات الإدارية العليا.

11. عدم وفرة اليد العاملة المناسبة بسبب تمسك بعضهم ورغبتهم القوية في العمل في المؤسسات الحكومية أو مؤسسات القطاع العام، لتوافر الاستقرار الوظيفي والمزايا (تأمينات، إجازات)، أو لدى المؤسسات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى وحوافز أكثر.

12. عدم توافر الأطر التسويقية المعاصرة القادرة على التكيف مع متطلبات الأسواق واحتياجاتها.

3.2 صعوبات التصدير:[29] و يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1. ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات قياسا بالدول المتقدمة والسريعة النمو، ممّا يضعف من قدرتها على الصمود أمام منتجات الدول الأخرى (الصين، الهند).

2. صعوبة الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية بسبب عدم وجود شركات متخصصة بتصدير المنتجات الوطنية، إضافة إلى ضعف المهارات والقدرات التسويقية لدى المؤسسات الصغيرة.

3. عدم قدرة الإدارات على دراسة احتياجات الأسواق الخارجية ومتطلباتها وأوضاعها الاقتصادية والتنافسية.

المحور الثالث: فكرة ومفهوم حاضنات الأعمال وأهدافها

1.3فكرة ومفهوم حاضنات الأعمال: إن فكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة التي يوضع الأطفال ذوو الحاجات الخاصة فيها فور ولادتهم من أجل تخطى صعوبات الظروف الخاصة المحيطة بهم، والتي قد لا تمكنهم من النمو الطبيعي، وذلك عن طريق تهيئة كل السبل من أجل رعايتهم، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن يتأكد أخصائي الرعاية من صلابته وقدرته على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين. أي أن فلسفة الحاضنات تقوم على فكرة توفير آليات للمشروعات في بدايتها لتتحول إلى مشروعات أكثر صلابة. (30)

فحاضنات الأعمال تعتبر أداة لرعاية صغار المستثمرين، من خلال تشجيع وتنمية روح الاستثمار والمبادرة لديهم في مختلف المجالات، ليكونوا نواة رجال الأعمال مستقبلا، حيث إن الدعم والمساندة لا يتوقف عند الجانب المالي فقط، بل يمتد ليشمل مختلف النواحي الأخرى التي غالبا ما تكون سبباً في زوال المؤسسة الناشئة، حيث يستمر الدعم والرعاية إلى غاية لمس مؤشرات النجاح والتأكد منها، ومن ثم تأتي مرحلة الفطام من الحاضنة.(31) فالحاضنة إذن هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل لاستضافة مؤسسة وافدة لفترة محددة تسمح لها بنقل المبادرة من مرحلة الفكرة إلى واقع التطبيق التجاري. (32)

ووجّهت فكرة حاضنة الأعمال أساساً لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المؤسسات الصغيرة الجديدة في السنوات الأولى، وقد أوضحت عديد من الدراسات أن 50% من المؤسسات الصغيرة الجديدة في الولايات المتحدة مثلا تتعرض للتوقف والزوال خلال سنتين من إقامتها، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 85 % في غضون خمس سنوات من إقامتها. (33)

وقد أوضحت إحدى التقارير الحديثة التي أجراها قطاع الأعمال والمقاولات في الاتحاد الأوربي أن التجربة الـ 16 دولة أوربية في الحاضنات منذ نشأة برامج الحاضنات فيها (منذ أكثر من خمسة عشر عاماً)، قد أفرزت نتائج جيدة حيث إن 90% من جميع المؤسسات التي تمت إقامتها داخل الحاضنات الأوربية مازالت تعمل بنجاح بعد مضي أكثر من ثلاثة أعوام على إقامتها. (34)

2.3 أهداف حاضنات الأعمال: تعمل الحاضنات على تكوين صور ذهنية للنجاح أمام رواد الأعمال الشباب، من خلال تقديم الخدمات والمساعدات المرتبطة بمرحلة التأسيس والنمو، كما

تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية، وتنمية روح المقاولة والمخاطرة لدى المستثمرين ورجال الأعمال الجدد. ويمكن تقسيم أهداف حاضنات الأعمال كما يأتي:[35]

أ) الأهداف المرتبطة بالمؤسسة الناشئة

1. تخفيض مخاطر الأعمال والتكاليف المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية النشاط، وتخفيض الفترة الزمنية اللازمة لبداية المشروع وتطوير إنتاجه.

2. إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المشروع، وتقديم حزمة متكاملة من الخدمات مثل (قياس الجودة، المواصفات، قاعدة بيانات فنية وتجارية).

3. تساعد المؤسسة على التوصل إلى منتجات جديدة أو مجالات لأنشطتها، ودعم التعاون والتنسيق بين مختلف المشروعات المحتضنة.

4. العمل على تحسين فرص نجاح المشروعات وتشجيع الأفكار المبتكرة ومساعدة الخريجين في الحصول على فرص عمل.

ب) الأهداف المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية

1. العمل على خلق وزيادة فرص العمل الجديدة، لاسيّما بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب، وتوجيه جيل الشباب ورجال الأعمال نحو مشاريع عالية التكنولوجيا.

2. الاتجاه لزيادة عدد المؤسسات وتشجيع الصناعات وبشكل خاص القائمة على التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى تنمية الاقتصاد الوطني.

3. العمل على رفع معدلات الدخل في المجتمع المحلي، بما يسهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، بإنعاش الأحياء والمناطق السكانية، وكذا تسويق التكنولوجيات وتعزيز الاقتصاديات المحلية والوطنية.

4. دعم المؤسسات التي تحتاج إليها الأسواق المحلية والخارجية، وتحديد الأماكن المناسبة لإقامة مثل هذه المؤسسات.

5. المساعدة في تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي قبل تبنيها تجارياً.

المحور الربع: دور وأنواع حاضنات الأعمال

1.4: دور حاضنات الأعمال:[36]من بين الأدوار الموكلة للحاضنات ما يأتي:

1. تشجيع رواد الأعمال في مختلف المجالات الصناعية والتجارية والزراعية.

2. دعم وحماية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الجديدة.
3. معالجة تحديات اقتصادية معينة أو فريدة.
4. تساهم في بناء البنية الأساسية للمؤسسات.
5. تساعد في تنمية ريادة الأعمال وتشجيع روح المخاطرة.
6. تُعد بمثابة المختبرات التجريبية اللازمة لتطوير أفكار الأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز البحث قبل تبنيها تجارياً.
7. تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل المناسبة للمؤسسات التي هي في طور النمو.
8. إقامة ندوات للاستثمار تستقطب من خلالها الجهات المحتمل مشاركتها في هذه المؤسسات.
9. تشارك نفسها في بعض الأحيان بملكية هذه المؤسسات، موفرة بذلك مصادر دخل مستقلة كنتيجة لنمو المؤسسات التي تشارك فيها.
10. توفير الخدمات القانونية للمؤسسات المنتسبة لها مثل تأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود التراخيص، وما يتعلق بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

2.4 أنواع حاضنات الأعمال: تعمل الحاضنات باختلاف أنواعها وتخصصها على إيجاد صور ذهنية للنجاح أمام صاحب المشروع الناشئ، من خلال توفير مختلف أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشاريع الملتحقة بها، والتغلب على المشاكل التي قد تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها. ومن بين أنواع الحاضنات نجد:[37]

1. **حاضنة الأعمال العامة (غير التكنولوجية):** وهي تلك الحاضنة التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات الإنتاجية والصناعية والخدمية والصناعية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشاريع، وتركز على جذب مشاريع الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة من أجل الأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى. [38]

2. **حاضنات الأعمال التكنولوجية:** وهي تمثل الحاضنات ذات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث، تهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشاريع ناجحة، من خلال ورش وأجهزة بحوث، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين كخبراء في مجالاتهم. ومن خلال دعم هذه النوعية الجديدة

من الشراكة التكنولوجية الاقتصادية يمكن إعادة تعريف الدور الذي يمكن أن تؤديه المعاهد البحثية والجامعات في العمليات الاقتصادية في عالمنا المعاصر، من خلال إنتاج وتسويق التكنولوجيات الجديدة والمتطورة.

3. **حاضنات التنمية الاقتصادية المحلية:** تنشأ بمبادرة محلية عمومية غالبا، وتعتمد في البداية بشكل كبير على التمويل العمومي المحلي، تهدف أساسا إلى تنمية وتنشيط النشاط الاقتصادي المحلي بتسهيل إنشاء مؤسسات وخلق مناصب شغل، وهي ذات هدف غير ربحي، مهمتها استقبال المؤسسات الأجنبية ومساعدتها على التكيّف والاستقرار وربطها بعلاقات مع الشركاء المحليين. (39)

4. **حاضنات الأعمال الدولية:** تركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية، وتطوير وتأهيل الشركات الوطنية للتوسيع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية من ناحية أخرى.

5. **الحاضنات المفتوحة أو (الحاضنات بدون جدران):** وتمثل الحاضنات التي تقوم من أجل تنمية وتطوير المشاريع والصناعات القائمة بالفعل، وتقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل لخدمة ودعم المشاريع المحيطة، حيث تقوم بكافة أنشطة الحاضنات التقليدية من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشروعات، والمراكز البحثية والجامعات، ومعامل البحث، وتوفير الدعم التسويقي والإداري والفني وتقديم الاستشارات اللازمة لنمو المشاريع.

6. **حاضنات الصناعة:** تُعد تقنية جديدة لدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التأسيس والانطلاق والتشغيل. ويتم إنشاء هذه الحاضنات داخل المناطق الصناعية من أجل تلبية احتياجاتها من الصناعات المغذية والخدمات المساعدة، حيث يتم فيها تبادل المعارف والدعم التقني بين المصانع الكبيرة والمؤسسات الصغيرة المنتسبة إلى تلك الحاضنة. كما تقدم هذه الحاضنات خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر والذين يرغبون في البدء بإقامة مشروعاتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق.

7. **حاضنات المؤسسات الكبيرة:** تُنْشئها مؤسسات كبيرة في إطار استراتيجياتها العامة وسياساتها الإبداعية والتي تأخذ عدة أشكال كالتحالفات الاستراتيجية في البحث، رأس المال المخاطر، دعم حاضنات خارجية.

8. **الحاضنات المستقلة:** ينشئها مستثمرون خواص، تهدف إلى الربح، وتسير من قِبل أفراد لديهم خبرة في مجال الأعمال ورأس مال، يستخدمون خبرتهم وعلاقاتهم ووقتهم لمساعدة أفراد آخرين جدد في مجال الأعمال، ويكونون إما أفراد وإما بالاشتراك بين مجموعة من الأفراد، وقد تكون رسمية أو غير رسمية. (40)

بالإضافة إلى الحاضنات السابقة، هناك عدد من الحاضنات الحديثة ذات أهداف تختلف باختلاف المجتمع والبيئة المحيطة بها، ومن أنواع هذه الحاضنات الجديدة ما يأتي: (41).

- **حاضنات متخصصة:** تعمل على مواجهة مشكلات محددة كاستيعاب المتقاعدين أو المسرحين من شركات كبرى منهارة.

- **حاضنة إقليمية:** تهدف إلى تغطية منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها، وتعمل على استخدام الموارد المحلية من خلال استثمار الموارد البشرية العاطلة في هذه المنطقة، أو خدمة أقليات معينة أو شريحة معينة من المجتمع مثل النساء.

- **حاضنة قطاع محدد:** تعمل إلى خدمة قطاع محدد مثل صناعة البرمجيات أو الصناعات الهندسية، والتي تدار بواسطة خبراء متخصصين في النشاط المراد التركيز عليه.

- **حاضنة بحثية:** تنشأ داخل الجامعات ومراكز البحث والتطوير، وتهدف إلى تطوير أفكار وأبحاث الأساتذة والباحثين بالاستفادة من الورش والمخابر الموجودة بالجامعة أو مراكز البحث.

تتوقف عوامل نجاح حاضنات المشروعات على حسن اختيار المشروعات المستضيفة، وضمان تخرجها خلال فترة زمنية مناسبة من سنة إلى ثلاث سنوات، مع ضرورة الاستعانة بطاقم إداري ذي مستوى عال، مع توفير التدريب اللازم سواء أكان محلياً أم خارجيا. (42)

المحور الخامس: العرض القانوني لدور حاضنات الأعمال في الجزائر

تجسدت حاضنات الأعمال في شكل مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات.

1.5. مشاتل المؤسسات: تقرر إنشاء مشاتل المؤسسات مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات. وعرفت مشاتل المؤسسات بموجب هذا المرسوم في المادة الثانية بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. (43)

وتكون في أحد الأشكال الآتية:

- **المحضنة:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

- **ورشة الربط**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

والمشتلة المؤسسة هي هيئة وضعت لمساعدة ودعم المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[44]. وقد وضعت مشاتل المؤسسات تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[45]

1.1.5 أهداف ومهام مشاتل المؤسسات

أ) أهداف مشاتل المؤسسات: تهدف مشاتل المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي على النحو الآتي:[46]

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي؛
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان وجودها؛
- تشجيع بروز المشاريع الصغيرة؛
- تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجديدة؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطوير الاقتصادي في مكان وجودها.

ب) مهام مشاتل المؤسسات: تبرز مهام مشاتل المؤسسات في النقاط الآتية:[47]

- تكلّف المشاتل باستقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة، وتسيير وإيجار المحلات وتقديم الخدمات وإرشادات خاصة؛
- احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم تتناسب مساحتها مع احتياجات نشاطات المشروع؛
- تقديم الخدمات، التوطين الإداري والتجاري للمؤسسات الحديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع؛
- وضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي؛
- تتولى المشتلة بناء على طلب المؤسسات المحتضنة بتوفير الخدمات المتعلقة باستقبال المكالمات الهاتفية والفاكس، توزيع وإرسال البريد وكذا طبع الوثائق، استهلاك الكهرباء والغاز والماء؛

- تتولى المشتلة أيضا تقديم الاستشارة لأصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعده؛
- تلقين أصحاب المشاريع مبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع.

2.5. مراكز تسهيل المؤسسات: هي مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف إلى تسهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.(48)

1.2.5.أهداف ومهام مراكز تسهيل المؤسسات

أ) أهداف مراكز تسهيل المؤسسات: من بين أهداف مراكز تسهيل المؤسسات نجد:

1. وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئ المؤسسات والمقاولين.
2. تطوير ثقافة التفاؤل.
3. ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة.
4. تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها.
5. تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب حاملي المشاريع.
6. إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسّسات والإدارات المركزية أو المحلية.
7. الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسّسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.
8. تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي.
9. ترقية تعميم المهارة وتشجيعها.
10. تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية.
11. إنشاء قاعدة معطيات عن الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
12. مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

ب) مهام مراكز التسهيل: تتجسد مهام مراكز التسهيل في النقاط الآتية:

1. دراسة الملفات التي يقدمها حاملو المشاريع أو المقاولون والإشراف على متابعتها.
2. تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية، وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني.
3. مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية.

4. مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير.
5. تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال بفرص الاستثمار والدارسات القطاعية والاستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع.
6. تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية، وكل الأشكال الأخرى المحدّدة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
7. دعم تطوير القدرة التنافسية.
8. المساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة.
9. تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها.
10. مساعدتهم في مساعيهم الرامية إلى تحويل التكنولوجيا.
11. مرافقتهم لدى الإدارات والهيئات المعنيّة من أجل تجسيد مشاريعهم.

الخاتمة

ظهرت فكرة حاضنات الأعمال في الأصل للتغلب على الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في سنواتها الأولى من جهة، ولتشجيع رواد الأعمال في مختلف المجالات الصناعية والتجارية والزراعية لتجسيد أفكارهم من جهة أخرى.

كما يعود الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة لدورها الفعّال في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بسبب الخصائص والمميزات التي تتمتع بها، كقدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وسهولة إنشائها والمرونة وسرعة الاستجابة للمتغيرات المحيطة بها، ومساهمتها في زيادة الصادرات، وقدرتها على الابتكار والتجديد، وانتشارها جغرافياً مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو في المناطق الصناعية، بالإضافة إلى أنها تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية عن طريق الدخول في مشاريع مشتركة مع الشركاء الأجانب، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

على الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول إلاّ أنها تواجه مجموعة من الصعوبات والعراقيل (كالتمويل، جوانب فنية وإدارية، التصدير)، وهي صعوبات ناجمة أساسا عن صغر حجمها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

وتُعد حاضنات الأعمال من أبرز الأدوات التي تساعد في التغلب على الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ويتجسد إدراك الجزائر لأهمية إنشاء حاضنات الأعمال في سن مجموعة من القوانين المنظمة لعملها، فوجود إطار قانوني لها يساعد على تنميتها كماً ونوعاً، مما يعني تحقق الفرضية الرابعة.

وعليه، لكي تؤدي حاضنات الأعمال دورها بفعالية يجب إدارتها بشكل محترف، من خلال توظيف الأُطر ذوي المهارات العالية والخبرة الميدانية، والقادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى، مع التركيز على احتضان المؤسسات الصغيرة الجديدة والمؤسسات في مرحلة النمو، والتأكد من احتياجات تلك المؤسسات لبرنامج الاحتضان. وتصميم برنامج الحاضنات بما يسمح بتوليد موارد ذاتية مع التقييم المستمر لبرنامج الحاضنات من أجل تحسين الأداء. وتقديم حوافز للمؤسسات المتميزة بالحاضنة. واستخدام الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتميزة وربطها بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث.

الهوامش و المراجع:

([1]) ليث عبد الله القيهوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص : 32.

([2]) رياض بن جليلي، **تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات**، جسر التنمية، العدد 93، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ماي 2010، ص:2

([3]) أيمن على عمر، **دراسات في إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009/2010، ص : 15

([4]) سمير عبد الحميد عريقات، **المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة**، الطبعة الثانية، سلسلة مذكرات خارجية، معهد التخطيط القومي، مصر،2007 ، ص :20

([5]) هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2012،ص :44.

([6]) https://ar.wikipedia.org/wiki

([7]) فتحي السيد عبده أو بو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2005 ، ص:41.

([8])محمد مرعي حسين، **صندوق التنمية المحلية ودوره في تمويل المشروعات الاقتصادية في الريف المصري (79/1980-2004/2003)**، سلسلة مذكرات خارجية، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، مذكرة خارجية رقم 1626، ماي 2005 ،ص: 92.

([9])الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية رقم 77 ، 15 ديسمبر 2001.

([10])أماني محمد محمود السيد حمام، **دور الصناعات الصغيرة في توفير النقد الأجنبي في مصر مع التطبيق على صناعة الجلود** – دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2008 ،ص :3.

([11])فتحي السيد عبده أو بو سيد أحمد، مرجع سابق ذكره، ص : 41.

([12]) سمير عبد الحميد عريقات، مرجع سابق ذكره ص10.

([13]) أيمن على عمر، **دراسات في إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009/2010، ص : 19.

([14])أيمن على عمر، مرجع سابق ذكره، ص : 16

([15])أماني محمد محمود السيد حمام، مرجع سابق ذكره، ص : 4.

([16]) ليث عبد الله القيهوي، بلال محمود الوادي، مرجع سابق ذكره، ص ص : 33-35.

([17]) سمير عبد الحميد عريقات، مرجع سابق ذكره، ص :8.

([18]) هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق ذكره، ص : 17.

([19])المرجع السابق، ص :71.

([20]) فتحي السيد عبده أو بو سيد أحمد، مرجع سابق ذكره، ص : 55.

([21]) صلاح حسن، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر** ، دار الكتاب الحديث، بيروت، 2011، ص ص : 5-6

([22]) أيمن على عمر، مرجع سابق ذكره ، ص : 132.

([23]) طاهر محسن منصور الغالبي ، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،2009، ص : 35.

([24]) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سابق ذكره، ص : 84.

([25])سمير عبد الحميد عريقات، مرجع سابق ذكره، ص : 56.

([26])المرجع السابق، ص : 57.

([27]) علي الخضر، سامر حسن مصطفى، مرجع سابق ذكره، ص : 68.

([28]) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سابق ذكره، ص : 100.

([29]) علي الخضر، سامر حسن مصطفى، مرجع سابق ذكره، ص : 69.

([30]) صلاح حسن، مرجع سابق ذكره، ص : 36.

([31]) عبد الرحيم الريح محمد، **حضانة صغار المستثمرين**، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 19، العدد74، الأردن، ص : 137.

([32]) صلاح حسن، مرجع سابق ذكره، ص :35.

([33]) هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق ذكره، ص : 44.

([34]) ليث عبد الله القيهوي، بلال محمود الوادي، مرجع سابق ذكره، ص : 91.

([35]) علي الخضر، بيان حرب، **إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2013-2014، ص : 251-252.

([36])المرجع السابق، ص : 253-254.

([37]) أيمن على عمر، مرجع سابق ذكره ، ص221.

([38]) أيمن على عمر، مرجع سابق ذكره ، ص221.

([39]) بن نعمان محمد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا** ، دراسة حالة ولاية بومرداس ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر03 ،الجزائر، 2010-2011 ص:20

([40])المرجع السابق.

([41]) علي الخضر، بيان حرب، مرجع سابق ذكره، ص:256.

([42]) صلاح حسن، مرجع سابق ذكره، ص :38-39.

([43])الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03 –78 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية رقم 13،26 /2003/02، المادة 2، ص:14

([44])الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03 –78 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية رقم 13، 26 فيفري 2003، المادة 1، ص:17.

([45])الجمهورية الجزائرية' المرسوم التنفيذي رقم 03 –78 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية رقم 13، 26 فيفري 2003، المادة 2، ص:14.

([46])الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03 –79 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية رقم 13، 26 فيفري 2003، المادة 2، ص ص: 13-14.

([47])الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03 –79 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية رقم 13، 26 فيفري 2003، المادة 2، ص ص: 13 -14.

([48])الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03 –79 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية رقم 13، 26 فيفري 2003، المادة 2، ص 18